توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة القواعد الفقهية
دراسة تحليلية في الإمكانات والتحديات

ياسين بودين، طالب بسلك الدكتوراه
تكوين الدكتوراه: الفقه والتشريع المعاصر
جامعة ابن زهر أكادير، كلية الشريعة أيت ملول
المملكة المغربية

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف أبعاد توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة القواعد الفقهية، من خلال رصد الإمكانيات التي يتيحها، وتحليل التحديات التي تعترض سبيله، في ضوء التكامل بين المعطى الفقهي العريق والمعالجة الرقمية الحديثة، وقد ارتكزت على منهج تحليلي، يُبرز حدود مساهمة الذكاء الاصطناعي في استخراج القواعد الفقهية من المدونات، وتصنيفها ضمن بنية منطقية، وتوظيفها في توليد الأحكام والفتاوى بصورة منهجية، تُراعي ضوابط الفقه وأصوله.

وقد كشفت الدراسة عن إمكانات مهمة تتيحها تقنيات المعالجة اللغوية وتحليل البيانات الفقهية في قراءة النصوص وتأويلها واستنباط بنياتها، لكنها في المقابل وقفت على جملة من التحديات الشرعية والتقنية والأخلاقية، كإشكال الاجتهاد الآلي، وفهم السياق الشرعي، وتحديات المسؤولية القانونية.

وانتهت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي، وإن كان أداة معرفية واعدة، فإنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن الاجتهاد الفقهي البشري، بل يجب أن يُوظف بإشراف علمي رصين، ضمن منظومة معرفية تؤطره وتوجهه، وقد خلصت إلى جملة استنتاجات لضبط مسار هذا التوظيف وتفعيل أثره الإيجابي في تطوير الفقه الإسلامي المعاصر.

مقدمة:

يعيش العالم المعاصر تحولات كبرى متسارعة بفعل التقدم التقني الهائل، وعلى رأسه الذكاء الاصطناعي الذي بات يشكّل أداة معرفية مؤثرة في مختلف مناحي الحياة، العلمية والعملية، ولم يكن الحقل المعرفي الإسلامي، وبالأخص مجال الاجتهاد الفقهي، بمنأى عن هذا التحول؛ إذ أضحى من اللازم على علماء الشريعة ومؤسساتها أن ينخرطوا بوعي ومسؤولية في دراسة هذه التحولات، واستكشاف إمكانيات الإفادة منها في تجديد آليات البحث والاستنباط، من دون التفريط في الثوابت أو المساس بمقومات المنهج الفقهي الأصيل.

وفي قلب هذا المنهج تبرز القواعد الفقهية باعتبارها من أهم الأدوات التي صاغها علماء الإسلام لضبط عملية الاجتهاد، وجمع الفروع والجزئيات، وتنظيم استنباط الأحكام من أدلتها التفصيلية، وهي خلاصة قرون من التأمل الفقهي، والتقعيد الأصولي، والتتبع العملي، وقد تميزت القواعد الفقهية بمرونتها وشموليتها، مما يجعلها قابلة للتوظيف في سياقات متعددة، قد يكون من بينها السياق التقني الراهن، الذي يتصدره الذكاء الاصطناعي بوصفه منظومة قادرة على "التعلُّم" و"التحليل" و"الإنتاج" على أسس رياضية ومعرفية دقيقة.

غير أن السؤال الجوهري الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو: **هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يفهم القواعد الفقهية ويطبّقها تطبيقًا صحيحًا؟ وهل تسمح خصائص هذا النمط من التقنية الحديثة بترجمة الأبعاد المقاصدية والمرونة السياقية التي تتميز بها هذه القواعد؟ وما هي حدود الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في خدمة هذا العلم – علم القواعد الفقهية–؟**

وعليه، فإن هذه الدراسة تسعى إلى استكشاف إمكانيات توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة القواعد الفقهية وتحليلها، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية الآتية:

إلى أي حد يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخدم القواعد الفقهية ويُسهم في توظيفها ضمن آليات الفهم والاستنباط؟ وما هي التحديات المعرفية والشرعية والتقنية التي تواجه هذا التوظيف؟

ولمعالجة هذا الإشكال ومقاربته مقاربة صحيحة سأفصل فيه وفق الخطة الآتية:

المطلب الأول: نماذج من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية.

المطلب الثاني: تحليل إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية ورصد التحديات.

المطلب الأول: نماذج من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا مذهلًا في مجال الرقمنة وعلوم الحاسوب، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، الذي لم يَعُد حكرًا على الصناعات والمجالات التقنية البحتة، بل امتد أثره ليشمل العلوم الإنسانية والدينية، ومنها الدراسات الفقهية، وقد أفرز هذا الامتداد تساؤلات عميقة حول مدى قابلية توظيف هذه الآلية في خدمة البنية المنهجية للفقه الإسلامي، ولا سيما في مجال القواعد الفقهية، التي تمثل ركيزةً تأصيليةً واستدلاليةً يرجع إليها الفقيه في ضبط الأحكام وتحرير المناطات.

إن النظر في إمكانات الذكاء الاصطناعي في التعامل مع القواعد الفقهية يقتضي دراسة تطبيقاته القائمة أو المحتملة، وقياسها بموازين الفقه الإسلامي، قصد الوقوف على مدى مطابقتها لضوابط الاستنباط، ومدى قدرتها على استيعاب الخصوصيات التي تُميّز النظر الفقهي، ويُطرح في هذا السياق سؤال منهجي دقيق: هل يستطيع الذكاء الاصطناعي أن يستخرج القواعد ويُسهم في توليد أحكام أو ترجيحات تستند إليها، دون إخلال بالضوابط الشرعية أو المقاصد الكلية للشريعة؟

وسعيًا للإجابة عن هذا السؤال، يركز هذا المطلب بالأساس على نماذج تطبيقية من استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية، قصد تحليلها في ضوء أصول الفقه الإسلامي، ومعايير الاجتهاد المعتبرة، وآليات الذكاء الاصطناعي وتقنياته الحديثة.

الفقرة الأولى: استخراج القواعد الفقهية من المدونات

إن استخراج القواعد الفقهية من المدونات التراثية والمعاصرة يُمثل أبرز مجالات التفاعل بين الذكاء الاصطناعي والفقه الإسلامي، حيث تسعى هذه التطبيقات إلى تحليل النصوص الفقهية الضخمة، واستنباط القواعد الكلية منها بطريقة آلية تعتمد على تقنيات المعالجة اللغوية، والتصنيف الدلالي، والتعلم الآلي، وتكمن أهمية هذا التوظيف في قدرته على تسريع الوصول إلى القواعد، وتوحيد صيغها، غير أن هذا الاستخدام يثير جملة من التساؤلات العلمية والشرعية، تتعلق بمدى قدرة الذكاء الاصطناعي على التمييز بين القاعدة الفقهية وغيرها من العبارات القريبة منها، ومدى إدراكه للشروط المنهجية التي اعتمدها الفقهاء في بناء تلك القواعد، لا سيما أن القاعدة الفقهية لها مقومات أساسية تتكون منها حقيقة القاعدة الفقهية وتكتسب منها ماهيتها، إذ هي الضوابط الذاتية للقاعدة الفقهية، ويُطلق عليها لفظ عناصر القاعدة الفقهية[1]، وهي الاستيعاب، الاطراد أو الأغلبية، التجريد، إحكام الصياغة، وكلها عناصر ضرورية في بناء القاعدة الفقهية، كما أن للفقهاء طرقا ومسالك يُتوصل بها إلى إيجاد القاعدة الفقهية، ولا تخرج في الغالب عن الاستنباط أو الاستقراء، لكن كيف يُمكن أن تُوظف آليات الذكاء الاصطناعي لاستخراج القواعد الفقهية في ضوء الحديث عن نماذج من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية.

أولا: طريقة استخراج القواعد الفقهية ومنهج الذكاء الاصطناعي في الوصول إليها:

سبقت الإشارة إلى أن للفقهاء مسالك في استخراج القواعد وتصنيفها، وإن دأب العلماء على استخراجها عبر جهد استقرائي متأني من خلال تتبع الجزئيات الفقهية وصياغتها في عبارات جامعة، ومع التطور التكنولوجي، برز الذكاء الاصطناعي كوسيلة يمكن توظيفها لاستخلاص هذه القواعد من المدونات الفقهية الضخمة.

إن الذكاء الاصطناعي، لا سيما في شقه اللغوي، يقوم بتحليل النصوص واستنباط أنماط متكررة منها تشير إلى أنها قواعد كلية، ويتم ذلك من خلال نمذجة اللغة، وتقنيات تصنيف العبارات، والتعرف على الصيغ الشائعة في التعبير عن القواعد مثل: "الأصل في الأشياء الإباحة"، "المشقة تجلب التيسير"، وغيرها[2].

---

[1] نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، محمد الروكي، دار الصفاء، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1461هـ، 2000م، ص 68.

[2] هنا تُطرح إشكالية تتعلق بطبيعة تحليل النصوص الفقهية من طرق الذكاء الاصطناعي أو ما يُعرف بنمذجة اللغة وهي مُكون أساسي في معالجة اللغات، إلا أن لغة الفقهاء لغة خاصة يصعب فهمها، فكيف يُمكن أن تُميز فيها القواعد والضوابط عن غيرها مما قد يدخل في كلام الفقهاء ودُررهم وغير ذلك.

كما يمكن الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومنها التعلم الآلي[3]، لاستخراج القواعد الكلية من النصوص الشرعية أو الفقهية عن طريق تحليل كمية كبيرة من النصوص وتصنيفها وفق أنماط لغوية ودلالية معينة، مما يُسهم في بناء قاعدة معرفية فقهية مدعومة بالتحليل الإحصائي والنمذجة التقنية.

إن التعامل مع القواعد الفقهية ليس بالأمر اليسير، فالقدرة على التمييز بين القاعدة الفقهية الحقيقية والقاعدة الأصولية أو القاعدة اللغوية وغيرها، يتطلب تغذية النظام ببيانات مصنفة مسبقًا تحت إشراف فقهاء متخصصين لضمان الدقة، فلا يمكن الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي في بناء القواعد الفقهية دون وجود مراجعة علمية بشرية، لما يعتري اللغة الفقهية من احتمالات، وما يتطلبه بناء القواعد من إدراك سياقي ومقاصدي لا يمكن للنموذج الآلي وحده أن يستوفيه، إذ يصعب الوقوف على السياقات الفقهية الدقيقة التي انبثقت منها القاعدة، كما يصعب التمييز بين القواعد المستنبطة من النصوص وبين القواعد المدوّنة بوضوح في كتب القواعد، فلا بد من إرساء ضوابط شرعية يجب مراعاتها لضمان سلامة المخرجات التقنية وعدم انحرافها عن مقاصد الشريعة وأصول الفقه.

إن توظيف الذكاء الاصطناعي في استخراج القواعد الفقهية يُعدّ خطوة واعدة في ميدان الدراسات الفقهية المعاصرة، وذلك باستخدام تقنيات متعددة منها تحليل النصوص والتعلم الآلي والبحث الدلالي، وكلها تقنيات ترتبط بطريقة استخراج القواعد الفقهية من المدونات، وتُسهل البحث في النصوص الشرعية، فالبحث في النص الشرعي يُعتبر عملا علميا مهما في العلوم الشرعية، فاستخدام البحث الدلالي على سبيل المثال يُمكن من تسهيل عملية الاستخراج لا سيما القواعد المشهورة، وذلك بتحليل المئات من الكتب والمقالات، وتوفير الجهد والوقت للباحثين، بل تُعطي هذه التقنيات إجابات على شكل اقتباسات من كتب مختلفة، أو إجابة واحدة بناءً على ما تم تدريب الذكاء الاصطناعي عليه، وبطريقة سليمة ومتماسكة، مع البحث في النصوص المشابهة، وكلها تقنيات تُسهل عملية الوصول إلى القواعد الفقهية[4].

لكنه في الوقت ذاته، يفرض تحديات علمية ومنهجية عميقة، تتطلب تكاملًا بين الجهد البشري والخبرة التقنية، مع التأكيد على أن المرجعية تظل دائمًا للضوابط الفقهية والأصولية التي أرساها فقهاء الشريعة.

ثانيا: تحديات استخراج القواعد الفقهية بواسطة الذكاء الاصطناعي:

من المعلوم أن استثمار التقنيات والآليات الحديثة في جميع المجالات لا يكاد يخلو من إشكالات وتحديات تتفاوت حدتها بحسب طبيعة المجال، ولا شك أن العلوم الشرعية وعلم القواعد الفقهية على وجه الخصوص يتسم بخصائص تميزه عن بقية المجالات، لذا كان توظيف الذكاء الاصطناعي في هذا السياق تعترضه تحديات تتناسب وطبيعة التخصص[5].

1. التحديات التقنية واللغوية

يُواجه الذكاء الاصطناعي تحديات كبيرة في معالجة اللغة العربية، خاصةً في السياقات الشرعية والفقهية، فالتعقيد اللغوي والتراكيب البلاغية في النصوص الفقهية يصعّب على النماذج الحاسوبية فهم المعاني الدقيقة واستنباط القواعد الفقهية بشكل صحيح، وهي تحديات عامة في علاقة الذكاء الاصطناعي باللغة العربية، فالذكاء الاصطناعي يُواجه تحديات كبيرة في إنشاء برامج قادرة على معالجة اللغة العربية بدقة، ومن ثم توظيفها في خدمة العلوم الشرعية[6]، فلغة الفقهاء لغة معقدة، لا سيما المتقدمين منهم، وخصوصية لغتهم تجعل البيانات العربية والإسلامية

---

[3] فرع من فروع الذكاء الاصطناعي يتيح للأنظمة إمكانية التعلم من البيانات وتطوير قدراتها دون برمجة.

[4] الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية إمكانيات وتحديات، الدكتور مولاي عبد الله قاسمي، مركز معالم للدراسات والبحوث والتكوينات، الطبعة الأولى، 1446هـ، 2024م، ص 69/68، بتصرف.

[5] هذه التحديات تم تصنيفها بناء على طبيعة كل واحدة منها على حدة، منها ما هو عام تشترك فيه جميع العلوم الشرعية، ومنها ما هو خاص بعلم القواعد الفقهية، لكن لا تنسلخ في عمومها عن المرجعية الفقهية العامة، وكلها تحديات تم الوصول إليها من خلال تجربة خاصة لاستخراج بعض القواعد لا سيما غير المشهورة على تطبيقي Gemini و ChatGPT.

[6] الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية إمكانيات وتحديات، الدكتور مولاي عبد الله قاسمي، مرجع سابق، ص 45، بتصرف.

غير كافية، وذلك راجع بالأساس إلى ندرة وعدم كفاية المحتوى الرقمي العربي الصحيح، ومنه ما زال استنباط القواعد واستخراجها من المدونات الأصلية يواجه تحديا لغويا يجعل تمييز القواعد عن غيرها أمرا صعبا، ناهيك عن قلة المدونات الفقهية والمصادر الأصلية للقواعد الفقهية المتاحة رقميا.

2. غياب السياق الشرعي

إن الذكاء الاصطناعي يفتقر في الغالب إلى القدرة على فهم السياقات الشرعية والمقاصد الكلية للشريعة، مما قد يؤدي إلى استنباط قواعد فقهية دون مراعاة للظروف والاعتبارات التي تؤثر في الحكم الشرعي، ففهم السياق الديني الذي يحيط بالنصوص الشرعية يُشكل تحديا كبيرا للنماذج التي يتم توظيفها، وهذا لا يعني أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا تتوصل إلى السياق بشكل قاطع، وإنما طبيعة السياق المعقد في هذا المجال يجعل من استخراج القواعد استخراجا منسلخا عن سياقه الشرعي، وإن كانت البيانات والنماذج اللغوية الكبيرة التي يتعرض لها تزيد من قدرته على استنباط الأنماط وفهمها، لكن ما يزال السياق الشرعي بالخصوص مفتقرا إلى هذه الميزة، فاستخراج القواعد وتنزيلها بما يتوافق مع السياق الخاص تحدٍّ في هذا المجال.

3. نقص البيانات الموثوقة

تعتمد نماذج الذكاء الاصطناعي على البيانات المتاحة لتعلم واستخلاص القواعد، ولكن نقص البيانات الموثوقة والمنظمة في المجال الفقهي يشكل عائقًا أمام تطوير نماذج دقيقة وفعالة، كما أن الحضور الرقمي غير الكافي للتراث المعرفي العربي والإسلامي في البيانات التي تتدرب عليها تطبيقات الذكاء الاصطناعي يعتبر من التحديات البارزة، فمعلوم أن البيانات الضخمة المتوفرة يُمكن الاستفادة منها من خلال تحليل أعمق لمجموع هذه البيانات والاستفادة منها في التنقيب عن القواعد والأقوال الفقهية[7]، إلا أن الحديث عن المصادر والبيانات الموثوقة، يُمثل إشكالا في ظل هذه البيانات الضخمة، فالتوثيق والتحقق من المصادر والمعلومات أمر ضروري في علوم الشريعة لخصوصيتها الشرعية المتميزة، وهو أمر ما يزال يطرح تحديا حقيقيا أمام هذه التطبيقات.

إلا أنه بالرغم التحديات المذكورة[8]، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في استخراج القواعد الفقهية يحمل رهانات مستقبلية واعدة، منها:

- **تسريع عملية الاستنباط الفقهي**: يُمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات كبيرة من النصوص الفقهية بسرعة، مما يساهم في تسريع عملية استنباط القواعد.
- **توحيد وتنسيق القواعد الفقهية**: يساعد الذكاء الاصطناعي في تنظيم وتنسيق القواعد الفقهية، مما يسهل على الباحثين الوصول إليها وفهمها.
- **تطوير أدوات تعليمية وتدريبية**: يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات تعليمية تساعد الباحثين في فهم القواعد الفقهية وتطبيقها.

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من المتوقع أن تشهد تقدما كبيرا في القدرات التحليلية للذكاء الاصطناعي في سياق العلوم الشرعية والقواعد الفقهية على وجه الخصوص، ولا ريب أن النماذج اللغوية الكبيرة ستستمر في تحسين أدائها في مجال اللغة العربية، وتقديم إسهامات مهمة في تحليل وفهم النصوص الشرعية، واستنباط الأحكام والقواعد منها، بل قد يتطور ذلك إلى الوصول إلى أحكام واستنباطات جديدة لم

---

[7] دور تحليل البيانات الضخمة للذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي لتحقيق مقاصد الشريعة، الدكتور ياسر محمد عبد الرحمن طرشاني، أعمال المؤتمر الدولي الأول، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية، بكلية الشريعة بأيت ملول، جامعة ابن زهر، المغرب، الطبعة الأولى، 1444هـ، 2023م، ص 63، بتصرف.

[8] هي تحديات تتعلق باستخراج القواعد من المصادر كنموذج لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية، وإلا فإن التحديات التي تواجه توظيف الذكاء الاصطناعي في سياق العلوم الشرعية تحديات عامة ستتم الإشارة إليها في المطلب الثاني من هذه الدراسة.

يسبق الوصول إليها[9]، لكن وبالرغم من جميع هذه التوقعات، تفرض طبيعة الفقه الإسلامي تنزيل المبادئ والقواعد الفقهية على استخدامات الذكاء الاصطناعي بشكل عام، إذ إن استخدامه في مجال القواعد الفقهية مصلحة محضة لا تشوبها مفسدة، فإهمال استخدام الذكاء الاصطناعي إهمال لكثير من القدرات والإمكانات التي يفوت بفواتها كثير من الجهد والوقت والمال، لكن وفق ضوابط خاصة، ورقابة صارمة من أهل الاختصاص، تجعل من توظيفه توظيفا يحقق مقاصد الشريعة وغاياتها[10].

الفقرة الثانية: تصنيف القواعد الفقهية وإمكانية توليد أحكام وفتاوى فقهية في ضوئها

بعد استخراج القواعد الفقهية من المدونات والنصوص، تبرز الحاجة إلى تصنيفها وفق معايير علمية منهجية، تُمكِّن من ضبطها وتوظيفها في بناء الأحكام الشرعية وتوليد الفتاوى، ويُمثل التصنيف خطوة مركزية في تحويل القاعدة من مجرد نص كلي إلى أداة إجرائية يمكن للنظم الذكية التعامل معها، وفي ضوء هذا التصنيف، تُثار إمكانيات جديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج أجوبة فقهية تستند إلى القواعد الكلية والمقاصد الشرعية، مع ما يرافق ذلك من تساؤلات حول حدود هذا التوظيف، ومدى مشروعيته، وضوابطه العلمية والشرعية.

أولا: منهج تصنيف القواعد الفقهية بواسطة الذكاء الاصطناعي:

يُعتبر تصنيف القواعد الفقهية خطوةً مركزيةً في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الفقه الإسلامي، حيث يُمكِّن من تنظيم القواعد وتبويبها وفق معايير منهجية تتيح للنظم الذكية التعامل معها بفعالية، ويعتمد هذا التصنيف على تقنيات متقدمة في معالجة اللغة الطبيعية والتعلم الآلي، مما يُسهم في تحليل النصوص الفقهية واستخلاص القواعد منها، وهي تجربة مُتداولة في سياق العلوم الشرعية، بل وُظفت في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية، إذ يتضمن محرك البحث في القرآن الكريم على سبيل المثال على نماذج وتقنيات معالجة اللغة الطبيعية، ويعمل المحرك على تحليل الاستعلامات اللغوية واستخراج النصوص ذات الصلة، وتقييم النتائج وعرضها وترتيبها، فتصنيف النتائج وترتيبها يتم بناءً على أهميتها وملاءمتها للاحتياجات البحثية للباحث،[11] والأمر نفسه مع اختلافات يسيرة بالنسبة للقواعد الفقهية، ذلك أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي بعد استخراج القواعد وتحليل البيانات المتاحة، يُمكن تصنيف القواعد الفقهية المستخرجة بناءً على قواسم مشتركة بينها، تخرج في الغالب عن التصنيف المعتاد عند الفقهاء[12]، وإن كانت هذه التطبيقات تُحيل عليه بداية وذلك راجع بالأساس إلى طبيعة البيانات الموجودة، لكن قد تُصنف تصنيفا آخر لاعتبارات متعددة تنسجم مع توجهات الباحث.

تبدأ عملية التصنيف بجمع المدونات الفقهية من مصادر موثوقة، مثل كتب الفقه والقواعد والأصول، ثم تُعالَج هذه النصوص باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لاستخلاص القواعد الفقهية منها، ويُستخدم في ذلك غالبا التعلم الآلي لتحليل النصوص والقواعد وتصنيفها وفقًا لموضوعاتها وأحكامها.

إن تقنيات الذكاء الاصطناعي بفروعه المتعددة ومنها التعلم الآلي والشبكات العصبية الاصطناعية والأنظمة الخبيرة والبرمجة اللغوية العصبية أو معالجة اللغة الطبيعية، كلها تقنيات تُستخدم في مجال البحث العلمي، ويُمكن تسخيرها لتصنيف القواعد الفقهية من خلال:

- تحليل النصوص الفقهية: استخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لتحليل النصوص واستخلاص القواعد.
- تصنيف القواعد: توظيف خوارزميات التعلم الآلي لتصنيف القواعد وفقًا لموضوعاتها وأحكامها.

---

[9] الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية إمكانيات وتحديات، الدكتور مولاي عبد الله قاسمي، مرجع سابق، ص 104، بتصرف.

[10] استخدام الذكاء الاصطناعي في ضوء بعض القواعد الكلية الأصولية دراسة تأصيلية، أحلام محمد محسن عقيل، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، المجلة 18، عدد 2، 2023، ص 290/289، بتصرف.

[11] دراسة واستعراض أحدث أساليب استرجاع وتصنيف المعلومات، وتطبيقها على مستوى محرك البحث في القرآن الكريم، الهبطي سفيان، أعمال المؤتمر الدولي الأول، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية، بكلية الشريعة بأيت ملول، جامعة ابن زهر، المغرب، الطبعة الأولى، 1444هـ، 2023م، ص 281 بتصرف.

[12] عند الرجوع إلى المصادر الأصلية نجدها تصنف القواعد في الغالب تصنيفا عاما إما بحسب الأبواب والفروع الفقهية، أو بحسب عمومية القواعد وخصوصيتها.

كما أن عملية تصنيف القواعد الفقهية بواسطة الذكاء الاصطناعي تتطلب مراعاة الضوابط الشرعية مع وجود إشراف من علماء الشريعة على هذه العملية لضمان صحتها، فتصنيف القواعد الفقهية بواسطة الذكاء الاصطناعي يُعَدُّ خطوةً مهمةً في تطوير الفقه الإسلامي، إلا أنه يتطلب رقابة شرعية خاصة في ظل التحديات التقنية، من أجل ضمان دقة التصنيف وموافقته لأحكام الشريعة.

ثانيا: إمكانية توليد الفتاوى والأحكام بواسطة الذكاء الاصطناعي في ضوء القواعد الفقهية المصنفة:

يُمثل توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء وتوليد الأحكام الشرعية تطورًا تقنيًا مثيرًا، يفتح آفاقًا جديدة لتيسير عملية الوصول إلى المعرفة الفقهية، إلا أن هذا الاستخدام يثير تساؤلات جوهرية حول مدى مشروعيته، وحدود الاعتماد عليه، والتحديات المرتبطة به.

فالذكاء الاصطناعي من خلال تحليل القواعد الفقهية المصنفة، يُمكن أن يُسهم في توفير قاعدة معرفية تُتيح تجميع وتنظيم الفتاوى السابقة وفقًا للموضوعات والمذاهب، مما يسهل على الباحثين الوصول إليها، وتحليل النصوص من خلال استخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية لفهم واستنباط الأحكام من النصوص الشرعية، مع تقديم استشارات مبدئية وإعطاء إجابات أولية على الأسئلة الفقهية بناءً على البيانات المتاحة.

إن توليد الفتاوى والأحكام بواسطة فروع الذكاء الاصطناعي المستخدمة في هذا السياق كالنظم الخبيرة التي تُشكل مجموع البرامج التي تقوم على أساس وجود قاعدة معرفية تستثمر بحسب شروط على أن تعطي نتائج لحل وضعيات معينة، والروبوتات كآلات تستشعر المسارات من حولها (منها على سبيل المثال ربوت الإفتاء بالأردن)، يُمكن أن تُوظف في سياق توليد الفتاوى في ضوء القواعد الفقهية المصنفة[13]، وهي نموذج من نماذج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية، وهذا لا يعني أن الأمر لا يخلو من مخاطر وتحديات حقيقية، إذ إن استعمال الذكاء الاصطناعي في سياق توليد الفتوى في ضوء القواعد الفقهية ينبغي أن ينسجم مع مقاصد الشريعة والأخلاق والقيم الإسلامية، فضلا عن التوازن وتحقيق الشفافية والمساءلة، والرقابة على شرعية المخرجات.

فرغم الإمكانيات المذكورة، يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء تحديات عدة تنصرف إلى توليد الفتاوى والأحكام بواسطة الذكاء الاصطناعي في ضوء القواعد الفقهية، ومنها على سبيل المثال:

– غياب الاجتهاد البشري: فالذكاء الاصطناعي يفتقر إلى القدرة على الاجتهاد الذي يتطلب فهمًا عميقًا للسياقات المختلفة، والقدرة على الترجيح بين الأقوال.

– هلوسة الذكاء الاصطناعي: قد يقوم الذكاء الاصطناعي بتوليد معلومات غير صحيحة أو غير موجودة في الواقع، مما يؤدي إلى إصدار فتاوى مغلوطة.

– الافتقار إلى التمييز بين المذاهب وبين القواعد الفقهية والنظريات وغيرها من المصطلحات المشابهة: فقد لا يتمكن الذكاء الاصطناعي من التمييز بين المذاهب الفقهية المختلفة، مما يؤدي إلى خلط في الأحكام.

– صعوبة تحديد مستثنيات القواعد وتنزيلها: الأمر الذي يُتيح توليد أحكام غير منسجمة مع مضمون القاعدة وتطبيقاتها.

إن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي[14] في مجال الإفتاء وتوليد الأحكام في ضوء القواعد الفقهية، يجب أن يتم وفق الضوابط الآتية:

– الإشراف البشري: ضرورة وجود علماء شريعة يشرفون على مخرجات الذكاء الاصطناعي، ويقومون بمراجعتها وتقييمها.

– الاعتماد على مصادر موثوقة: تزويد الذكاء الاصطناعي ببيانات من مصادر فقهية معتمدة وموثوقة.

---

[13] توظيف الذكاء الاصطناعي في الفتوى: التجارب والمحاذير، محمد اليلو، أعمال المؤتمر الدولي الأول، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية، بكلية الشريعة بأيت ملول، جامعة ابن زهر، المغرب، الطبعة الأولى، 1444هـ، 2023م، ص 106/105، بتصرف.

[14] نوع من أنواع الذكاء الاصطناعي الذي يستعين بالتعلم الآلي والشبكات العصبية لمحاكاة قدرة الإنسان في إنشاء بيانات جديدة ومبتكرة.

– تحديد نطاق الاستخدام: حصر استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات التي لا تتطلب اجتهادًا، مثل تنظيم الفتاوى السابقة، وتقديم استشارات مبدئية.

فاستخدام الذكاء الاصطناعي في توليد الفتاوى والأحكام الشرعية يمثل تطورًا تقنيًا يمكن أن يُسهم في تسهيل الوصول إلى المعرفة الفقهية، فهي أدوات مساعدة مفيدة لتوليد الأفكار ومعالجة اللغات الطبيعية لفهم التساؤلات وتقليل الأخطاء وتوفير الوقت[15]، إلا أن هذا الاستخدام يجب أن يتم في إطار ضوابط شرعية صارمة، وتحت إشراف علماء الشريعة، لضمان صحة الفتاوى وموافقتها لأحكام الشريعة، فتوليد الأحكام في ضوء القواعد الفقهية يحمل مخاطر كبيرة سيأتي التفصيل فيها عند الحديث عن إمكانية تنزيل القواعد الفقهية بواسطة تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: تحليل الإمكانات ورصد التحديات

بعد استعراض بعض التطبيقات العملية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية، يقتضي المسار العلمي التحليلي أن يُفتح باب النظر في الإمكانات التي يتيحها هذا التوظيف من جهة، وما يطرحه في المقابل من تحديات علمية ومنهجية وشرعية من جهة أخرى.

فهذا المطلب يسعى إلى استكشاف أفق الإمكان، الذي تُتيحه التقنيات الحديثة في تعزيز خدمة القواعد الفقهية من حيث التصنيفُ والتحليل والتوظيف العملي في بناء الأحكام، كما يرصد في الوقت ذاته التحديات التي ترافق هذا التوظيف، سواء ما تعلق بقدرة الآلة على فهم البنية الاجتهادية للفقه الإسلامي، أو حدود التعامل مع المعاني السياقية، أو الإشكالات التي قد تنجم عن غياب الضوابط الشرعية والمقاصدية في هذا المجال المتجدد.

الفقرة الأولى: تحليل الإمكانات

لا شكّ أن الذكاء الاصطناعي بما يحمله من قدرات تحليلية وتفاعلية، قد فتح آفاقًا واسعة أمام خدمة العلوم الشرعية، ومنها القواعد الفقهية التي تمثّل عصبَ الاجتهاد ومفتاحَ ضبط الفروع، وفي ضوء هذا التطوّر، تبرز إمكانات واعدة لتسخير الذكاء الاصطناعي في استخراج القواعد، وتصنيفها، وربطها بنظائرها، وتمكين الباحث من استثمارها في سياقها الشرعي المحدد، ضمن نسق معرفي دقيق لا يخلو من الطموح، وإن كان محفوفًا بالحذر.

أولا: تقنيات المعالجة اللغوية:

تمثل تقنيات المعالجة اللغوية الطبيعية (Natural Language Processing – NLP) حجر الزاوية في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة القواعد الفقهية، فمن خلال هذه التقنيات، يمكن تحليل النصوص الفقهية واستخلاص القواعد منها، مما يسهم في بناء أنظمة ذكية قادرة على استخراج القواعد الفقهية وتمييزها عن غيرها، حيث إن اللغة الطبيعية في سياق الذكاء الاصطناعي هي العملية التي من خلالها يتمكن الحاسب من فهم وتحليل اللغة البشرية المكتوبة أو المنطوقة وإصدار استجابات مناسبة[16].

فتقنيات المعالجة اللغوية للذكاء الاصطناعي تُتيح إمكانية التعامل مع النصوص الفقهية من خلال:

---

[15] أحكام الاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعي التوليدي في الأبحاث الشرعي، ChatGPT نموذجا، زيزي مصطفى أحمد مصطفى، مجلة كلية البنات الأزهرية، العدد التاسع دجنبر 2024، ص 771، بتصرف.

[16] تفاعل العلوم الإسلامية مع تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الإسلامية، نادر بابكر الصديق علي، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، 2025/01/21، ص 477.

تحليل الصرف والنحو: تُستخدم أدوات خاصة[17] لتحليل الكلمات العربية وتحديد جذورها وأوزانها، مما يساعد في فهم التركيب اللغوي للنصوص الفقهية.

تصنيف النصوص: يمكن تصنيف النصوص الفقهية وفقًا لموضوعاتها باستخدام تقنيات التعلم الآلي، مما يسهل الوصول إلى القواعد ذات الصلة.

استخلاص المعلومات: تُستخدم تقنيات استخراج المعلومات لاستخلاص القواعد الفقهية من النصوص، وذلك من خلال تحديد العبارات التي تحتوي على أحكام شرعية.

وقد أظهرت الدراسات أن استخدام هذه التقنيات يمكن أن يُسهم في تحسين دقة وسرعة تحليل النصوص الفقهية.

لكن رغم الإمكانات التي توفرها تقنيات المعالجة اللغوية، إلا أن هناك تحديات تواجه استخدامها في مجال القواعد الفقهية:

التعقيد اللغوي: تتميز اللغة العربية بتعقيدها الصرفي والنحوي، مما يجعل تحليل النصوص الفقهية أمرًا معقدًا.

الخصوصية الفقهية: تحتوي النصوص الفقهية على مصطلحات ومفاهيم خاصة، مما يتطلب تدريب النماذج على هذه الخصوصيات.

السياق الشرعي: فهم السياق الشرعي للنصوص يتطلب معرفة عميقة بالفقه الإسلامي، وهو ما قد لا يتوفر في النماذج الحالية.

وفي إطار التطبيقات العملية في هذا السياق، تم تطوير نماذج لغوية متقدمة منها AraBERT و AraLegal-BERT، التي تم تدريبها على نصوص عربية قانونية وفقهية، وقد أظهرت هذه النماذج أداءً جيدًا في مهام تصنيف النصوص واستخلاص المعلومات.

إن تقنيات المعالجة اللغوية تمثل أداة قوية في خدمة القواعد الفقهية، إلا أن استخدامها يتطلب مراعاة التحديات اللغوية والشرعية، وضمان الإشراف العلمي على عملية تحليل النصوص، مع تحديث النماذج والتحقق من النتائج التي تتوصل إليها تلك النماذج اللغوية.

ثانيا: تحليل البيانات الفقهية واستخراج القواعد من المصادر وتحليلها وشرحها وإمكانية تنزيلها:

يُمثل تحليل البيانات الفقهية واستخراج القواعد منها أحد التطبيقات المتقدمة للذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية بشكل عام، إذ يهدف هذا المجال إلى تحويل الكم الهائل من النصوص الفقهية إلى معلومات منظمة تُسهم في فهم القواعد الفقهية وتطبيقها، وتعتمد هذه المنهجية بالأساس على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي سبقت الإشارة إليها، مثل تعلم الآلة ومعالجة اللغة الطبيعية، لتحليل النصوص الفقهية واستخلاص القواعد منها، وهي إمكانات متاحة في خدمة أدوات الذكاء الاصطناعي للقواعد الفقهية، من خلال تحليل النصوص واستخراج القواعد وتصنيفها وبناء قواعد لتحليل ما تم التوصل إليه ومحاولة تنزيله، وكل ذلك باستخدام تطبيقات عملية طُورت من خلالها نماذج لغوية متقدمة أشرنا إليها سابقا، مع ما يُواجهها من تحديات تتعلق أساسا باللغة المعقدة والخصوصية الشرعية وفهم السياق.

فتحليل البيانات الفقهية واستخراج القواعد الفقهية منها وتحليله وشرحها وإمكانية تنزيلها كلها إمكانات متاحة في خدمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي للقواعد الفقهية، وهنا لا أُناقش مسألة جواز الاستعانة بهذه التطبيقات في هذا السياق من عدمه، وإنما ما توفره هذه التطبيقات من إمكانات في هذا المجال، فمن خلال تجارب على تطبيقات متعددة، تتضح إمكاناتها في هذا السياق، لكن مع تحفظ كبير، وهو أمر أدعو إليه منذ مستهل هذه الدراسة مع ضرورة الإشراف، ومحاولة تدقيق الطلبات ضمن هندسة خاصة بالأوامر، فصحيح أنها إمكانات توفر الجهد والوقت، لكن وجب التعامل معها بحذر شديد لا سيما فيما يتعلق بالهلوسة وتلفيق المصادر والبيانات أحيانا وانسلاخ الشرح والتحليل وابتعاده عن مقاصد القاعدة نفسها.

[17] مثل MADA و MADAMIRA وهي أدوات تقوم بتحليل الكلمات العربية إلى جميع احتمالاتها الممكنة وتحليلها ومعالجتها.

إن تنزيل القواعد الفقهية وإن كان من الإمكانات المتاحة لتوظيف الذكاء الاصطناعي عن طريق تحليل البيانات وبناء أنظمة ذكية تُسهم في تقديم استشارات فقهية مبدئية، إلا أن الأمر في الغالب يخرج عن نطاق التنزيل السليم، فالقواعد الفقهية في طبيعتها متشعبة، تجمع بين طياتها تطبيقات متعددة، وجزئيات يصعب حصرها، ومستثنيات قد تؤثر في حجيتها، والاعتماد الكلي على هذه التطبيقات في تنزيل القواعد مع إمكانية ذلك قد لا يخلو من مخاطر، بل إن فقهاء الشريعة وقضاتها تُنقض أحكامهم لمخالفة قاعدة فقهية معمول بها أو لسوء تنزيلها[18]، وهو إشكال ما زال يُثار في سياق استشهاد القضاة بالقواعد الفقهية، ومدى توفقهم في تنزيلها والإحاطة بأحكامها، إذ لا تعدو القواعد في الغالب أن تكون إلا أحكاما أغلبية تستجمع بين طياتها جملة مستثنيات يجب الاطلاع عليها وتحديدها من أجل تنزيل سليم، وتحقيق أكمل للغاية العلمية والقيمة العملية للقواعد الفقهية، وهو أمر يصعب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي نظرا لقلة البيانات الفقهية الرقمية الموثوقة، التي يُمكن الاعتماد عليها من أجل تحليل دقيق وتنزيل سليم للقواعد الفقهية.

الفقرة الثانية: رصد التحديات

على الرغم من الآفاق الواسعة التي يفتحها الذكاء الاصطناعي في خدمة القواعد الفقهية، فإن هذا التوظيف لا يخلو من تحديات متعددة، تعترض سبيل الدقة العلمية، والتكييف الشرعي، والانضباط المنهجي.

فالتقاطع بين معطيات التقنية ومقاصد الشريعة وقواعدها، يثير أسئلة معقدة تتعلق بمحدودية فهم السياق، وإشكالات التأويل، ومخاطر الانفصال عن الاجتهاد البشري المنضبط، ومن ثمّ، تقتضي هذه الفقرة تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تعيق نجاعة هذا التوظيف، سواء من جهة الخصائص التقنية، أو من جهة الضوابط الشرعية والمعرفية التي تحكم الاجتهاد الفقهي.

أولا: الإشكالات الشرعية: التقنين والاجتهاد الآلي:

يعَدُّ توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الاجتهاد الفقهي واستخراج القواعد الفقهية من القضايا المعاصرة التي تثير العديد من الإشكالات الشرعية، خاصةً فيما يتعلق بتقنين الأحكام الشرعية والاعتماد على الأنظمة الآلية في إصدار الفتاوى في ضوء القواعد الفقهية المستخرجة.

فتقنين الأحكام الشرعية باستخدام الذكاء الاصطناعي يثير تساؤلات حول مدى توافق هذا النهج مع طبيعة الشريعة الإسلامية، التي تتميز بالمرونة والتكيف مع المستجدات، فقد يؤدي الاعتماد على الأنظمة الآلية إلى تجميد الفقه وتحويله إلى مجموعة من القواعد الصارمة، مما يتعارض مع روح الشريعة، حيث إن التقنين في عمومه يطرح إشكالات متعددة، وإن اعتُبر من مظاهر التجديد في الفقه الإسلامي، إلا أن التقنين باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وفي ضوء القواعد الفقهية قد يؤدي إلى تحجيم الأحكام الفقهية وخروجها عن طبيعتها المألوفة سعيا لخدمة تقنية جديدة قد تؤدي إلى فقدان روح أحكام الشريعة الإسلامية.

كما أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتاوى يثير إشكالات حول مدى قدرة الأنظمة الآلية على فهم النصوص الشرعية واستيعاب مقاصد الشريعة، فالاجتهاد يتطلب فهمًا عميقًا للنصوص والسياقات المختلفة، وهو ما قد لا يتوفر في الأنظمة الآلية، فالاجتهاد الآلي إذن إشكال من الإشكالات والتحديات الشرعية التي تُواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي رغم قدرتها على ذلك، وهو الأمر نفسه بالنسبة لتنزيل القواعد الفقهية وتوليد أحكام وفتاوى في ضوئها.

فالذكاء الاصطناعي يواجه مشكل الاستنباط الفقهي من النصوص المعقدة والمتنوعة، إذ يتطلب ذلك فهما دقيقا للأصول الفقهية وقواعد الاجتهاد، مع مستوى عال من الذكاء البشري والتفكير النقدي، والقدرة على تنزيل الفهم على مواقف حياتية معقدة، وإيلاء أهمية كبيرة للعلاقات الاجتماعية، وهو ما يفتقر إليه الذكاء الاصطناعي الأكثر تقدما[19].

---

[18] تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لابن فرحون، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، 1406هـ، الجزء الأول، ص 78.

[19] الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية إمكانيات وتحديات، الدكتور مولاي عبد الله قاسمي، مرجع سابق، ص 62، بتصرف.

لذلك تؤكد الدراسات على أهمية الإشراف البشري في استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي بشكل عام، لضمان توافق النتائج مع الشريعة الإسلامية، فلا يمكن الاعتماد الكامل على الأنظمة الآلية دون تدخل العلماء والفقهاء، فالإشكالات الشرعية المرتبطة بتقنين الأحكام الشرعية والاعتماد على الاجتهاد الآلي تُظهِر أهمية التوازن بين استخدام التقنيات الحديثة والحفاظ على المبادئ الأساسية للشريعة، ويتطلب ذلك إشرافًا بشريًا دقيقًا لضمان توافق النتائج مع الشريعة الإسلامية.

ثانيا: التحديات التقنية والأخلاقية والقانونية:

من المعلوم أن هذه التحديات تمثل عائقا أمام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في سبيل وصول القمة لا سيما في مجال العلوم الشرعية والقواعد الفقهية على الخصوص، وهي تحديات عامة تشمل جميع ميادين الأبحاث والدراسات، ما زال الباحثون يتطرقون إليها ويناقشونها بشكل عام، وهي تحديات تؤثر في سياق توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية، حاولت أن أقسمها إلى ثلاثة أقسام كبرى أشير إليها بنوع من الاختصار نظرا لما تقتضيه طبيعة المقال.

1. التحديات التقنية:

تواجه النماذج المعتمدة على الذكاء الاصطناعي صعوبات متعددة عند التعامل مع النصوص الفقهية، يتمثل أبرزها في:

تعقيد اللغة الفقهية: تمتاز اللغة الفقهية بالتراكيب المعقدة، والتنوع الاصطلاحي، والرموز الفقهية المتشابكة، ما يجعل من تحليل النصوص مسألة تقنية معقدة تتجاوز قدرات النماذج اللغوية العامة.

قلة الموارد الرقمية: لا تزال المكتبة الفقهية الرقمية تعاني من قلة المدونات المهيكلة والموثوقة والمعالجة تقنيًا، وهو ما يحدّ من دقة التدريب والنتائج.

2. التحديات الأخلاقية:

مشكلة الحياد والقيم: تختلف المنظومة القيمية التي تُبنى عليها بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي عن المبادئ التي تحكم الاجتهاد الشرعي، مما يُثير قضايا أخلاقية تتعلق بمرجعية القرار الصادر عن النظام الآلي، فضلا عن التحقق من طبيعة القرار لاسيما في ضوء ما يُعرف بهلوسة الذكاء الاصطناعي، فغياب التفكير المجرد لدى الآلة وعدم فهمها للمعلومات التي تتعامل معها الخوارزميات يجعلها عرضة للهلوسة[20].

فقدان المسؤولية الأخلاقية: فاعتماد المسلم على قرارات خوارزمية في أمور الدين والفتوى قد يرفع عنه حسّ المسؤولية الذاتية، ويؤدي إلى ضعف استحضار النية ومقام الاجتهاد والتقوى، وهنا تناقش مسألة متعلقة بمسؤولية الذكاء الاصطناعي سواء من الناحية الفقهية أو التشريعية.

3. التحديات القانونية:

عدم وضوح المرجعية التشريعية: إذ لا توجد حتى الآن منظومة قانونية واضحة تحكم إنتاج واستخدام نظم الذكاء الاصطناعي في المجال الديني، مما يترك فراغًا قانونيًا قد يُستغل بصورة خاطئة.

مسؤولية الخطأ: فعند صدور فتوى خاطئة أو حكم فقهي آلي غير مطابق، من يتحمّل المسؤولية؟ هل المطوّر أم المستخدم أم المؤسسة؟ فهذه أسئلة لا تزال غير محسومة، وإن كانت معظم التشريعات قد أقرت بحق اللجوء للقضاء للمطالبة بحقوقهم ومصالحهم المتضررة جراء

[20] الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية إمكانيات وتحديات، الدكتور مولاي عبد الله قاسمي، مرجع سابق، ص 79، بتصرف.

تصرفات الذكاء الاصطناعي[21]، إلا أن الحسم في هذه التحديات لم يصل بعد إلى الدرجة المطلوبة لا سيما في تحديد المسؤوليات وحفظ الخصوصيات.

إن التحديات التقنية والأخلاقية والقانونية التي تواجه توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي وتنصرف إلى علم القواعد الفقهية، تفرض ضرورة بناء أطر منهجية صارمة، تقوم على إشراف علمي وشرعي، وتكامل بين الخبرة الفقهية والتقنية، بما يضمن سلامة المخرجات واحترام مقاصد الشريعة الإسلامية.

خاتمة:

استنادا لما سبق، وبعد هذا النظر المعمق في موضوع "توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة القواعد الفقهية: سؤال الإمكانيات والتحديات"، تتجلى لنا معالم مشروع علمي ومعرفي دقيق، تتقاطع فيه حقول الفقه وأصوله، بعوالم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، في محاولة جريئة لتسخير الوسائل التقنية الحديثة لفهم أعمق، وتصنيف أدق، وتوظيف أمثل للقواعد الفقهية، بما يخدم الاجتهاد المعاصر ويرتقي بمستوى صناعة الفتوى.

لقد أبانت الدراسة عن جملة من الإمكانات الواعدة التي يمنحها الذكاء الاصطناعي، من حيث معالجةُ المدونات الفقهية الكبرى، واستخراج القواعد الفقهية منها باستخدام تقنيات التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية، ثم تصنيف تلك القواعد وتصميم نماذج توليدية قادرة – نظريًا – على محاكاة عملية الاستنباط.

وكل ذلك في أفق فتح آفاق غير مسبوقة في ضبط المادة الفقهية، وتيسير سبل التعامل معها وفق منطق شمولي محكوم بقواعد دقيقة.

غير أنّ هذا الطموح المعرفي يصطدم بجملة من التحديات العميقة، منها ما هو تقني خالص، كضعف الموارد الرقمية الفقهية، وتعقيد الصياغة الشرعية، وصعوبة بناء بيانات تدريبية موثوقة، ومنها ما هو شرعي كإشكال التقنين الآلي للأحكام، ومحدودية فهم السياق الشرعي للنصوص، ومنها ما هو أخلاقي وقانوني كغياب إطار ضابط لمسؤولية الخطأ، وتضارب المرجعيات المعرفية، والقلق من استبدال الاجتهاد البشري بالقرار الخوارزمي.

وفي ضوء ما تقدم توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

– ضرورة إعداد مدونات فقهية رقمية مهيكلة، مؤهلة للتعلم الآلي، مع تعريب البيانات وتوسيعها لتغطي كافة المذاهب والمدارس الفقهية، مع الحفاظ على الأمانة العلمية للنصوص.

– تكوين لجان علمية مشتركة تضم علماء الشريعة، وخبراء الذكاء الاصطناعي لتقويم مخرجات التطبيقات المقترحة، وتوجيهها ضمن أطر شرعية منضبطة.

– وضع ميثاق أخلاقي وشرعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القواعد الفقهية، يحدد المسؤولية، ويحمي الفتوى في ضوءالقواعد الفقهية، من أن تتحول إلى منتَج تقني مجرّد من الروح الفقهية والضمير الشرعي.

– تشجيع البحث العلمي الأكاديمي في الجامعات الإسلامية والعالمية، لفتح مسارات دراسية تجمع بين العلوم الشرعية والذكاء الاصطناعي، في أفق تكوين جيل من الفقهاء الرقميين القادرين على التعامل مع هذه التقنيات بوعي علمي ونظر مقاصدي.

– ضرورة التريث في اعتماد الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام والفتاوى في ضوء القواعد الفقهية، والاقتصار عليه – في المرحلة الراهنة – في المهام التحليلية والمساعدة التقنية، دون أن تكون له سلطة تقريرية خاصة.

إن الذكاء الاصطناعي – رغم كونه أداة قوية – يظل وسيلة لا غاية، ومُعينًا لا بديلاً، ولا ينبغي أن ينفصل عن مقاصد الشريعة، وإلا تحوّل إلى أداة لتشويه الفهم لا لتجويده، وإلى مدخل للاضطراب لا للضبط، والحكمة أن يُسخَّر لخدمة الدين لا أن يُسخَّر الدين لخدمته.

[21] الإشكالات القانونية للذكاء الاصطناعي، هاجر الجزولي، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، عدد 23، 2023، ص 225، بتصرف.

المصادر والمراجع:

- أحكام الاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعي التوليدي في الأبحاث الشرعي، ChatGPT نموذجا، زيزي مصطفى أحمد مصطفى، مجلة كلية البنات الأزهرية، العدد التاسع دجنبر 2024.
- استخدام الذكاء الاصطناعي في ضوء بعض القواعد الكلية الأصولية دراسة تأصيلية، أحلام محمد محسن عقيل، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، المجلة 18، عدد 2، 2023.
- الإشكالات القانونية للذكاء الاصطناعي، هاجر الجزولي، مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، عدد 23، 2023.
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام لابن فرحون، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، 1406هـ.
- تفاعل العلوم الإسلامية مع تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدراسات الإسلامية، نادر بابكر الصديق علي، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، 2025/01/21.
- توظيف الذكاء الاصطناعي في الفتوى: التجارب والمحاذير، محمد اليلو، أعمال المؤتمر الدولي الأول، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية، بكلية الشريعة بأيت ملول، جامعة ابن زهر، المغرب، الطبعة الأولى، 1444هـ، 2023.
- دراسة واستعراض أحدث أساليب استرجاع وتصنيف المعلومات، وتطبيقها على مستوى محرك البحث في القرآن الكريم، الهبطي سفيان، أعمال المؤتمر الدولي الأول، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية، بكلية الشريعة بأيت ملول، جامعة ابن زهر، المغرب، الطبعة الأولى، 1444هـ، 2023.
- دور تحليل البيانات الضخمة للذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي لتحقيق مقاصد الشريعة، الدكتور ياسر محمد عبد الرحمن طرشاني، أعمال المؤتمر الدولي الأول، الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية، بكلية الشريعة بأيت ملول، جامعة ابن زهر، المغرب، الطبعة الأولى، 1444هـ، 2023م.
- الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية إمكانيات وتحديات، الدكتور مولاي عبد الله قاسمي، مركز معالم للدراسات والبحوث والتكوينات، الطبعة الأولى، 1446هـ، 2024م.
- نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، محمد الروكي، دار الصفاء، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1461هـ، 2000م.